



الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
النقابة الوطنية لعمال التربية
S.N.T.E

منظمة نقابية معتمدة تحت رقم : 2000/13/76

العنوان : مدرسة عيسات إيدر - سيدي أمحمد - الجزائر

الهاتف/الفاكس : 021 65 32 14

الموقع الإلكتروني : www.sntedz.com



بيان اعلامي

حول مطالب النقابة خلال لقاء مكتب الأمانة الوطنية مع وزير التربية الوطنية

ليوم : الخميس 27 فيفري 2020

1- الجانب البيداغوجي:

في البداية تم التأكيد على موقف النقابة الوطنية لعمال التربية من الإصلاحات التربوية المنتهجة في قطاع التربية منذ سنة 2003 او ما يعرف بلجنة بن زاغو. حيث أكدنا أننا كنا السابقين إلى رفع عدة تقارير وتسليط الضوء على العديد من نقاط الضعف، أين تمت المطالبة بفتح مناصب لنواب مديري المدارس الابتدائية، وكذا ضرورة اعتماد نظام الدوام الواحد من الساعة الثامنة إلى غاية 2 زوالا، بالإضافة إلى تفعيل "البكالوريا المهنية" للقضاء على التسرب المدرسي. بحكم أن التعليم المهني ببلادنا غير مفعّل، وعليه فلا بد من تفعيل "البكالوريا المهنية"، والتي وحدها كفيلة بامتصاص عدد كبير من التلاميذ المتسربين من المدارس في مرحلة التعليم الثانوي، تشجيع الأنشطة اللاصفية باعتماد نظام الدوام الواحد في التدريس، وكذا سن وتعيين المناشير الوزارية لمختلف الجوانب التنظيمية. وطرحنا عدة نقاط، تم تلخيصها في وجود صعوبات وعوائق ونقاط ضعف تتعلق أساسا بوجود أخطاء علمية ولغوية في المناهج المدرسية في الابتدائي والمتوسط، كثرة المواد والأنشطة وكثافة المناهج، خاصة في التعليم الابتدائي، عدم وجود تنسيق معرفي من طور إلى آخر، وجود حشو وإطناب في البرامج التعليمية، وجود حذف لبعض الوحدات غير مؤسس وغير علمي. بالإضافة إلى التقويم الذي يشكل عائقا كبيرا في العملية التربوية، إذ أن علامة التلميذ لا تناسب إطلاقا مستواه، كما نؤكد بأنه رغم أهمية المقاربة بالكفاءات، إلا أنها لم تطبق على النحو الصحيح، بالإضافة إلى تسجيل تغيير "ارتجالي"، غير مؤسس لمعاملات المواد في التعليم المتوسط.

وبخصوص ملف التكوين، أكدنا أيضا أن التكوين أثناء الخدمة غير كاف وغير ناجح، أما التوظيف فيتسم بالعشوائية والارتجالية برغم اعتماد الشهادات الجامعية كمقياس في التوظيف بسبب غياب الاستشراف في قطاع التربية كان ذلك في غياب مديرية التخطيط على مستوى الوزارة أو غياب الدراسات الاستشرافية بين مديريات التربية والوزارة، والأخطاء الكارثية في تقديم الأرقام الصحيحة من طرف مديريات التربية وبالخصوص مصطلحي المستخدمين والدراسة والامتحانات.

المجلس الوطني للبرامج:

أكدنا للوزيران تنصيب المجلس الوطني للبرامج والذي جاء تطبيقا للمرسوم التنفيذي 307/15 المؤرخ في 06 ديسمبر 2015 المحدد لصلاحيات المجلس الوطني للبرامج وتشكيلته وتنظيمه وسيوره ، كمنقابة كنا ننتظر منه ومن المفتشية العامة للبيداغوجيا تقييما شاملا لكتب الجيل الثاني ومضامينها ، التقييم طالبنا به سابقا مرارا وتكرارا على ان يكون تقييما قاعديا باشراف الاساتذة المكونيين والمفتشين المختصين في الميدان ، خصوصا بعد الاخطاء الموجودة في كتب الجيل الثاني الصادرة للموسم الدراسي 2017/2018، والتي يزيد عددها عن 1200 خطأ معرفي ولغوي، وأزيد من 500 خطأ في كتب السنة الدراسية للموسم 2016/2017 للطورين الابتدائي والمتوسط والتي مازال العمل جاري بها دون تصحيح، وهو ما يطرح اكثر من تساؤل حول مصير التلاميذ الذين يتلقون اليا مفاهيم خاطئة ولم يتم تصويبها وتصحيح الاخطاء الموجودة بها ، رغم مرور اكثر من سنتين على صدورهما ، كما نؤكد كمنقابة اننا قدمنا دراسة نقدية في هذا المجال عن طريق التنسيق الوطنية للمفتشين التابعة للمنقابة لوزارة التربية في اجتماع الامانة الوطنية ووزيرة التربية وطاقمها الوزاري بتاريخ 10 جانفي 2018.

بالمجلس الوطني للتربية والتكوين:

بعد تنصيب المجلس الوطني للبرامج والمناهج تساءلت المنقابة لماذا لحد الساعة ؟ لم يتم تنصيب المجلس الوطني للتربية والتكوين !! رغم ان القانون التوجيهي للتربية 08/04 ، يؤكد على انشائه وهنا المنقابة الوطنية لعمال التربية اكدت انها كانت ولا زالت تطالب ، بتفعيل وتنصيب هذا المجلس والذي يحدد السياسة العامة للمنظومة التربوية في الجزائر ، وتطالب بتعديل النص القانوني القديم لجعله يتماشى مع التعددية النقابية التي تعرفها الجزائر منذ سنة 1988 .

تد التعليم في الطور الابتدائي

نظرا لاعتبار ان اي اصلاح للمنظومة التربوية لن ينجح في غياب اصلاح حقيقي للطور الابتدائي لذلك طالبت المنقابة على ضرورة:

- تطبيق مبدأ العدالة والانصاف بين الاطوار.
- اعادة النظر في المناهج والبرامج والكتاب المدرسي .
- استحداث رتبة جديدة في القانون الاساسي لقطاع التربية عند تعديله مهمتها مراقبة ومرافقة التلاميذ خارج حجرات الدراسة لاعفاء اساتذة الابتدائي من ذلك وترك دورهم بيداغوجي داخل القسم مع التلاميذ.
- استحداث كتاب موحد لكل شهر في التعليم الابتدائي يحمل جميع المواد للتقليل من معاناة التلاميذ من ثقل المحفظة .

-استحداث رتبة استاذ المواد العلمية واستاذ لتدريس المواد الادبية واستاذ التربية البدنية لتقليص الحجم الساعي وكثافة العمل البيداغوجي عن الاستاذ لهذا الطور.
-تعميم التربية التحضيرية من باب مبدأ تكافؤ الفرص.

ش. المدارس العليا للأساتذة :

النقابة جددت مطلبها بالعودة الى العمل بما جاء في العقد المبرم بين الوزارة وطلبة المدارس العليا للأساتذة، ومطالبة الوزارة بارجاع المادة 04 الموجودة في العقد السابق بين الطرفين بشرط ان تكون هناك دراسة استشرافية بين وزارة التربية الوطنية ووزارة التعليم العالي بخصوص تحديد العجز بالاختصاص في كل ولاية قبل عملية تحديد المقاعد البيداغوجيا في كل مدرسة عليا ونصيب كل ولاية بناء على هذه الدراسة.

ج. التكوين :

أكدت النقابة الوطنية لعمال التربية على أن التكوين الوطني الحالي بعيد كل البعد عن التكوين الحقيقي الذي نطمح إليه من أجل مدرسة عمومية قوية يتحكم فيها المورد البشري في الجانب البيداغوجي والتربوي والتكنولوجي وهو غير موجود حاليا نظرا لمنظومة التكوين المقترحة من طرف الوزارة وغياب المؤشرين الحقيقيين لهذا تساءلنا أين وصلت عملية إعادة تسمية المعاهد التكنولوجية المسترجعة من أجل إعطائها صبغة قانونية للتكوين القبلي والمستمر لموظفي قطاع التربية وخصوصا الأساتذة وذلك بالتنسيق مع وزارة التعليم العالي لمنحهم الشهادة المعادلة والتي وعدتنا بها الوزارة سابقا. كما تساءلنا عن مشروع الوزارة حول توسيع شبكة المدارس العليا الوطنية.

وجددنا طلبنا بالتركيز في عملية التكوين على جميع الرتب من العامل البسيط وصولا الى مدرء التربية، حتى تصل المدرسة الجزائرية الى الجودة والنوعية التي تنادي بها النقابة الوطنية لعمال التربية، وللنقابة تحفظات على طريقة التكوين الحالية :

- بالنسبة لتكوين الاساتذة الحالي الجميع يعرف ان الهدف منه مواكبة قرار الوظيفة العمومية لعدد ساعات معين من أجل التسوية الإدارية لملفات الأساتذة ، والتكوين حاليا فقد طابعه الحقيقي البيداغوجي التربوي من أجل الوصول بالاساتذة الجدد الى تكوين نوعي ذو جودة وكفاءة،

ويجب ان نشير انه على وزارة التربية الوطنية ان تفكر أولا في تكوين المكونين قبل تكوين الأساتذة، هنا تساءلنا عن مصير المخطط الوطني للتكوين الذي كان من المفروض ان يدوم مدة 03 سنوات من 2017 الى 2020 والذي كانت تهدف الوزارة من وراءه الى

تكوين كل عمال قطاع التربية دون استثناء بما في ذلك المدراء المركزيين في الوزارة
- لماذا تم توقف عملية التكوين من طرف وزارة التربية الوطنية المطبق لفائدة (أعوان المطابخ - أعوان الاستقبال - أعوان الخدمات الداخلية - أعوان الامن والوقاية) بداية من الموسم 2017/2018 والذي كان مقرر ان يستمر على مدار 3 مواسم متتالية لم

يستمر هذا التكوين وتوقف في سنته رغم أهميته : وعرف نقصا كبيرا وملاحظات أكثر رغم تعهد الوزارة بمتابعتها ومحاولة استدراكها في الوقت المناسب في اجتماعنا الاخير معها. هذه النقائص كانت كالتالي :

- **أولا** : مشكل اعلام مدرء المؤسسات التربوية يوم واحد قبل يوم التكوين في أغلب مديريات التربية من طرف مصالح التكوين .
- **ثانيا** : اغلب المعنيين بالتكوين هم في نفس الوقت مشغولين بالمدامومة في المؤسسات التربوية بحكم العطلة الشتوية التي تم فيها التكوين وقتها لهذا كان الحضور **20 بالمئة** كأحسن تقدير في أغلب الولايات .
- **ثالثا** : الغياب التام للوسائل في عملية التكوين .
- **رابعا** : بدون تغطية مالية في أغلب الولايات .

ح - التعليم الثانوي وشهادة البكالوريا :

- تقييم مرحلة التعليم الثانوي وإعادة هيكلة شهادة البكالوريا : اكدنا على رأينا كمنقابة والذي يستند على أنه قبل هيكلة امتحان شهادة البكالوريا على الوزارة تقييم مرحلة التعليم الثانوي أولا ثم الذهاب الى إعادة هيكلة امتحان شهادة البكالوريا ، وفي هذا الاطار تجدد الاستئيو موقفها المبني أساسا على المقترحات التالية :
- مواد أساسية تيين ملمح كل شعبية .
 - مواد مشتركة بين كل الشعب (تربية إسلامية - لغة عربية - تاريخ - أمازيغية) .
 - مواد تؤخذ من التقييم المستمر .
 - تقليص أيام امتحان شهادة البكالوريا من **05** أيام الى **03** أيام .
 - تغيير المعاملات لما يتلائم مع ملمح كل شعبية .
 - ارجاع شعبية العلوم الاسلامية كشعبية في التعليم الثانوي .
 - الرجوع الى نظام المداولات المعمول به سابقا في اعلان النتائج النهائية في امتحان شهادة البكالوريا .
- كما طالبت المنقابة الوزارة بتوضيحات حول النسخة المرفوعة لمصالح الوزارة الأولى سابقا حول إصلاحات هيكلة شهادة البكالوريا .

خ - ميزانية التسيير للمؤسسات التربوية والهيكل :

- مشكل تخفيض ميزانية التسيير الى **40** بالمئة منذ ازيد من 3 سنوات وما انجر عنه من مشاكل وعلى رأسها مشكل طباعة الفروض ، والتي اصبح الأساتذة يقومون بها من مالهم الخاص وخصوصا بعد التعليمات الصادرة من مديرية التربية بعدم الطباعة الا في فترة الامتحانات ، والذي نعتبره يعرق العملية التربوية البيداغوجية في المتوسطات والثانويات ونؤكد اليوم في لقائنا هذا على وجوب رفع ميزانية التسيير مثلما كانت عليه سابقا في المؤسسات التربوية وقبل ذلك كحل استعجالي نطالب بادراج منحة اعانات إضافية في طار الميزانيات التكميلية للمؤسسات التربوية .

- اما بالنسبة للهيكل هناك انعدام ظروف العمل الملائمة لتمدرس ابنائنا في العديد من المؤسسات عبر الوطن ويمكن اخذ عينته بسيطة من ولاية قالمته كنموذج حي على سبيل المثال (متوسطة مفدي زكريا . متوسطة سلامنة محمد . متوسطة لخزارة الجديدة)... الخ كلها مؤسسات على وشك السقوط والانهيار بسبب انعدام تصليح الكتامة اضافة الى مشكل الاكتضاض والتدفئة .

د- التوجيه المدرسي :

- مشكل التوجيه المدرسي والذي نعتبره يساهم في التسرب المدرسي بعد سوء توجيه التلاميذ الى الشعب الغير مناسبة لمستواهم ورغباتهم فقط من أجل ملء بعض الشعب والافواج التربوية بناء على الخارطة الموجودة في الثانوية . ونقترح فتح هذا الملف على مستوى مديرية التوجيه والارشاد المدرسي على مستوى الوزارة من أجل إيجاد حل لمشكل التسرب المدرسي في الاطوار الثلاثة بإشراك الشركاء الاجتماعيين من نقابات وجمعيات أولياء التلاميذ .

ذ- الوتائر المدرسية :

- بخصوص الوتائر المدرسية النقابية جددت طلبها بناء للنداءات المتكررة لعمال القطاع بالولايات الجنوبية وبالخصوص ولايات الجنوب الكبير بخصوص الوتيرة المدرسية لأن هاته الوتيرة أصبحت ترهق التلاميذ ، وهناك نداءات من الاولياء والأساتذة على حد سواء لمواكبة الوتيرة المدرسية للطبيعة المناخية لهاته المناطق .

ر- امتحان التثبيت :

- طالبت النقابة الوطنية لعمال التربية من الوزارة متابعة ترسيم الأساتذة (امتحان التثبيت) للأساتذة الذين اكملوا فترة التربص ولم يتم تثبيتهم لعدة أسباب منها:
- عدم وجود مفتشين لبعض المواد في بعض الولايات ، وعدم تكليف الأساتذة المكونين كمفتشين مكلفين من طرف مديريات التربية
- اؤكد على ان بعض المفتشين في بعض الولايات يتجاهلون امتحان تثبيت الأساتذة في الاطوار الثلاث رغم انتهاء المدة القانونية للتربص والمحددة قانونا بـ 12 شهر والتي يتم تجاوزها الى عدة سنوات دون مبرر قانوني وهنا طالبنا كنقابة بإرسال تعليمات من طرف الوزارة لتسوية الوضعية الإدارية لهؤلاء المتربصين في اقرب الاجال وترسيمهم .

2 - الترقية والامتحانات المهنية والحركة التنقلية :

الحركة التنقلية

- طرحت النقابة مشكل الحركة التنقلية في بعض الولايات والتلاعب بنتائجها وعدم احترام قرارات اللجان متساوية الاعضاء في هذا الجانب والتلاعب في فتح الخرائط التربوية بعد اجراء الحركة النقلية السنوية والتلاعب في التعيينات الادارية وطالبنا بحترام نتائج الحركة التنقلية السنوية وقرارات اللجان متساوية الاعضاء . ومنع النقل

الاداري العشوائي مع استشارة اللجان متساوية الاعضاء عند اجراء أي نقل خارج الحركة السنوية .

- طرحت النقابة قضية القوائم الوطنية للأساتذة وما يعانیه الأساتذة المعينون سابقا في اطار الأرضية الوطنية من انعدام السكن ، تعينهم في المناطق النائية والريفية و الجبلية من طرف مديريات التربية في الولايات المستقبلية لهم ، لهذا نطالب بضبط حركة نقلية للأساتذة بين الولايات بشكل يضمن الشفافية ومبدأ تكافؤ الفرص بعد الحركة النقلية العادية الولائية من اجل السماح لهؤلاء من تقريبيهم من ولاياتهم الاصلية وبالخصوص ان عددهم الان معتبر وبسبب البيروقراطية في مديرية التربية في منح رخص الدخول الولائية.

ب. الرتب الآيلة للزوال:

- طالبت النقابة بضرورة مواصلة تفعيل التعليم المتعلقة بالرتب الآيلة للزوال قصد معالجة الوضعيات العالقة عبر الولايات للرتب (مساعدى التربية، مساعد رئيسى للتربية، مساعد المصالح الاقتصادية، مساعد رئيسى للمصالح الاقتصادية، مساعد معلم، معلم مدرسة ابتدائية، استاذ تعليم اساسى، استاذ تعليم تقني PTLT) لهذا على الوزارة بمتابعة مدى تنفيذ هذه التعليم على المستوى المحلي . و ذكرنا بقضية **70 معلم** على سبيل المثال على مستوى ولاية المدية الذين مازلوا يعانون من عدم تسوية وضعيتهم وبقائهم معلمين في الصنف **10** رغم ان لهم اقدمية تتجاوز **18** سنة.

- استهجت النقابة الوطنية لعمال التربية وبشدة عدم وفاء وزارة التربية الوطنية للاتفاق المبرم بينها وبين الوزارة ممثلة في التنسيقية الوطنية للمساعدين والمشرفين التربويين والمدون في محضر رسمي بين الطرفين، والذي كان بعد الاشعار بالاضراب نهاية شهر أوت **2018** ، والذي تعهدت وزارة التربية الوطنية انذاك فيه وفي نقطة من النقاط المدرجة به بالتسوية النهائية لملف المساعدین التربويين الرئيسين لولايات : سعيدة ، تيارت ، تيسمسيلت ، غيليزان ، سكيكدة المدمجين بناء على المرسوم **02/126** والذين وقع في حقهم تعسف في تطبيق احكام قرار الادماج المشار اليه سابقا ، بسبب سوء فهم الادارة لمضمونه وكيفية تطبيقه ، لذلك طالبت النقابة الوزارة بالوفاء بوعودها في اقرب الاجال والتسوية النهائية لوضعيتهم العالقة ، فلا يعقل خروج مساعدین تربويين في السلم **7** ومساعدین تربويين رئيسين في السلم **8** الى التقاعد بعد قضائهم لسنوات طوال في قطاع التربية ، كما استغربت النقابة تطبيق القانون في كل ولايات الوطن الخاص بادماج وترقية المساعدین التربويين والمساعدین الرئيسين الى رتبة مشرف تربية وعدم تطبيقه في هاته الولايات فالقانون واحد ويجب ان يكون التطبيق واحدا أيضا ، لهذا النقابة جددت مطلبها بتدخل وزارة التربية الوطنية لدى المديريات في الولايات المعنية للتسوية النهائية للملف ، وان استلزم الامر مراسلة الوزارة للمديرية العامة للميزانية والمديرية العامة للوظيفة العمومية ، لايجاد حل نهائي لهذا الاشكال وفي اقرب الاجال

. واكدت النقابة هنا بالذات ان كل منخرطيها مستعدون لدعم هاته الفئة بكل الطرق المتاحة قانونا في حال عدم وفاء وزارة التربية بوعودها .

ت- المسابقات والامتحانات المهنية :

- طالبت النقابة بتفعيل التعليم 01 المحددة للمنشور الصادر سنة 2013 الذي يشرح المرسوم 194 / 12 الخاص بالمسابقات والامتحانات المهنية في الوظيفة العمومية في كل المديرية مستقبلا عند اجراء الامتحانات والمسابقات المهنية بسبب تطبيق هذه التعليمات في بعض المديرية وتجاهلها من طرف البعض الاخر وبالخصوص عند تعديل مخطط التكوين الوطني قبل نهاية كل سنة مالية حتى يكون هناك عدل ومساواة مستقبلا بين كل عمال قطاع التربية وفي كل الولايات .

ث - الترقية والترقية على اساس الشهادة :

- اكدت النقابة ان تعليمات المديرية العامة للوظيفة العمومية الصادرة في : 11-30-2017 الخاصة بالترقية على اساس الشهادة يتم تجاهلها في بعض المديرية ولا يتم ادراج مناصب للترقية في هذا الاطار عند اعداد مخططات تسيير الموارد البشرية ما ينجم عنه ضياع حقوق الموظفين في هذا النوع من الترقية لذلك نطالب بمراسلة من مديرية الموارد البشرية لمديرية التربية تذكيرهم بوجوب القيام بهذا النوع من الترقية .

- كما تم اقتراح ايجاد حلول قانونية من اجل السماح بالترقية التصاعديّة عبر الاطوار وذلك من اجل تحسين مردودية وعطاء الاساتذة مع فتح افاق اخرى للترقية.

- ثمّنت النقابة قرار اعادة توزيع مناصب الترقية المهنية لرتبة استاذة رئيسي واستاذ مكون غير المستهلكة حسب حاجيات الولايات مع اعتماد القوائم الاحتياطية.

3- القانون الخاص :

- هنا النقابة ذكرت الوزارة بموقفها السابق المقاطع لعمل اللجنة المشتركة التي نصبت في مارس 2015 على مستوى الوزارة بخصوص تعديل القانون الخاص 08/315 المعدل والمتمم بالقانون 12/240 بسبب عدم وضوح معالم اللجنة المنصبة وقتها والمدة الزمنية من أجل الانتهاء من تعديل القانون الخاص وخير دليل على صحة موقفنا لحد الساعة لم يتم الافراج على تعديلات القانون الخاص لعمال التربية المقترح من هذه اللجنة، رغم الوعود المتكررة كل سنة في الافراج عليه في اقرب وقت لكن كل الوعود كانت حبر على ورق رغم تاكدنا من عدم قدرة الوزارة في الفصل في هذه التعديلات واستحالة الوفاء بوعودها في المجال الزمني المقدم وقتها ، في وجود القانون العام للوظيفة العمومية 06/03 وقانون الشبكة الاستدلالية للأجور 07/304 ، والذي ترى النقابة انه في وجود هذين القانونين ، لا يمكن اجراء تعديلات جذرية تنصف جميع الرتب والاسلاك المتضررة ، وايضا في غياب مشاركة ممثل المديرية العامة للوظيفة العمومية وممثل المديرية العامة للميزانية الذين نعتبر وجودهم اساسيا حتى تصبح اللجنة تقنية ولا

يقع ما وقع سنة 2008 عند صدور القانون الاساسي ، وسنة 2012 عند تعديله بسبب غياب هذين الطرفين الاساسيين في العملية .

- كما طالبت النقابة بتوضيحات من طرف الوزارة بخصوص ما كتب مؤخرا على مستوى شبكات التواصل الاجتماعي والصحافة ، حول وجود نسخة نهائية معدلت سوف يتم ايداعها في القريب العاجل لدى مصالح الوزارة الاولى .
- ايضا النقابة تساءلت وبشدة عن مصير تطبيق المرسوم الرئاسي 266 / 14 ، في قطاع التربية الخاص بحملة الشهادات الجامعية ليسانس وديبلوم دراسات جامعية تطبيقية واعادة تصنيفهم بناء على الشبكة الاستدلالية للاجور الجديدة .
- تساءلت النقابة الوطنية لعمال التربية عن سبب تاخر الوزارة باصدار قرارات وزارية لتوضيح مهام وصلاحيات كل رتبة بناء على نص المادة 12 من المرسوم التنفيذي رقم 08/315 المؤرخ في 11 اكتوبر 2008 المعدل والمتمم .

4. المنح والامتيازات :

- المنح العائلية وتقليصها إلى 300 دج بدل 600 دج منذ سنة 2014 ، النقابة جددت مطلبها الذي يعود إلى 2014 بمراسلة وزارة التربية للمديرية العامة للميزانية بوزارة المالية للاستفسار عن قانونية هذا التقليص الذي نعتبره غير قانوني نظرا لأن الزيادات في الأجور التي عرفها قطاع التربية سنتي 2008 و 2012 تعتبر زيادات جماعية وليست فردية هذا كله بناء على الأجر المرجعي لسنة 1997 المحدد بـ 15000 دج والذي يقر أن أي زيادة جماعية ترفع هذا الأجر لا تمس بمبلغ المنح العائلية والمحدد بـ 600 دج للطفل وذلك بحدود 05 أطفال .
- المطالبة بتعيين منح المناطق ومنحة الاوراس بالاعتماد على الأجر الرئيسي الجديد .

5- الخدمات الاجتماعية :

- 1- اشرنا أنه رغم عقد 34 اجتماعا للجنة الوزارة المنصبة سابقا في هاته النقطة بقي الحال على ما هو عليه مما يؤكد عدم صدق النوايا آنذاك ومحاولة ربح الوقت رغم الفضائح التي ميزت تسيير اللجان الولائية في بعض الولايات والشبهات التي تشوب مختلف الملفات وعدم قانونية اللجنة الوطنية لهذا اكدنا مبدأنا الثابت والواضح المبني على لامركزية التسيير وجددنا مطلبنا الداعي إلى تعديل المرسوم 303/83 و المنشور 01 الخاص بتسيير الخدمات الاجتماعية كما طالبنا سابقا بتحريك المديرية العامة للمحاسبة للتدقيق في التسيير المالي للخدمات خلال السنوات الماضية .
- وتساءلنا على عدم تنصيب اللجنة الحكومية الخاصة بمجرد ممتلكات الخدمات الاجتماعية التي وعدتنا بها الحكومة لسنة 2012 .

- كما طلبنا بالاسراع في ايجاد حل لمشكل الخدمات الاجتماعية المتوقف حاليا منذ 31 ديسمبر 2019 وما انجر عنه من توقف كل العملية الخدمائية وخصوصا المستعجلة في ظل انهيار القدرة الشرائية للموظف.

6- وضعيات المدارس الابتدائية :

- اكدنا هنا كمنقابة على رغم انه لأول مرة يتم اصدار قانون خاص بتسيير المدارس الابتدائية يحدد صلاحيات ومسؤوليات كل جهة والذي كنا نأمل من خلاله بايجاد حلول لمشاكل المدارس الابتدائية لكن للأسف لاحظنا اليوم معاناة كبيرة للمدارس الابتدائية في مجالات : التجهيز - التوثيق - التدفئة - وكذلك نقص الامكانيات المادية والبشرية والتذبذب في سير المطاعم المدرسية فكثير من المطاعم لم تفتح كاملة وتقدم الوجبات الباردة فقط نظرا لإلحاقها بوزارة الداخلية واسناد تسييرها للمجالس البلدية وما تعرفه هاته المجالس من انسداد في كل عهدة.
- طالبت النقابة الوزارة بارسال قرار يوضح مهام مدير المدرسة الابتدائية بالنسبة للمطعم المدرسي الذي اسند تسييره للبلديات منذ 3 مواسم دراسية.
- طرحنا ملف النقل المدرسي وبقاء المرسوم التنفيذي لسنة 2015 بدون تفعيل.
- طالبت النقابة بضرورة تعميم استفادة كل طفل بلغ السن القانوني من التربية التحضيرية لعدم شموليتها سبب تباين كبير في مستويات تلاميذ السنة الاولى ابتدائي وبالخصوص بعد الغاء الفترة التحضيرية التي كانت مطبقة سابقا في التعليم الاساسي.

7- التقاعد :

- تؤكد هنا النقابة الوطنية لعمال التربية للوزارة تمسكها بالحق في التقاعد النسبي والتقاعد دون شرط السن وتطالب بالغاء القانون الساري المفعول 16/15 المؤرخ في 31-12-2016 المعدل للقانون رقم 83/12 .
- وتساءلنا لماذا لم تلغ نسبة الاقتطاع 0.25 بالمائة الخاصة بالتقاعد النسبي من أجور الموظفين بعد الغائه. اين وعد وزارة التربية الوطنية في اجتماع 10 جانفي 2018 باجراء مراسلة لوزارة العمل والضمان الاجتماعي للاستفسار حول الموضوع.

8- السكنات الوظيفية وسكنات الجنوب :

- طالبت النقابة بمتابعة ملفات سكنات الجنوب بالتنسيق مع ولاية الجمهورية للولايات المعنية مع المطالبة بتعديل القرار الخاص بالولايات المستفيدة من السكنات الوظيفية لولايات الجنوب ، كما طالبنا في نفس الاطار بالتفريق بين الشاغلين للسكنات الوظيفية والمحالين على التقاعد والذين لم يستفيدوا من أي اعانة او صيغة من صيغ السكن وأسماؤهم غير مدرجة في البطاقة الوطنية ، وبين الذين يشغلون سكنات وظيفية بغير وجه حق فالتعامل مع الحاليتين لا يجب ان يكون بنفس الطريقة.

9- طب العمل :

- طالبت النقابة الوزارة بتوضيحات حول ملف طب العمل ، وبالأخص في الولايات التي لم يتحرك فيها هذا الملف نهائيا لاهيكل ولا مشروع في الأفق ، وأيضا طالبنا بتوضيحات حول الولايات التي توجد بها هياكل وتجهيزات لكن هناك نقص توفير المناصب المالية في الاختصاصات التي تضمن سيرورة طب العمل في كل الولايات كما استفسرنا عن غياب المناصب المكيفة في الشرائح المالية التي ترسل من طرف الوزارة لمديريات التربية كل سنة.

10- بخصوص التعليمات والمناشير والقرارات الصادرة عن وزارة التربية الوطنية :

- طالبنا كنقابة بوجوب حصولنا على المناشير والتعليمات التي ترسلها الوزارة الى مديريات التربية بصفتنا شريكا اجتماعيا ، حتى نكون عند الحدث ونسائر المشاريع والتعليمات الصادرة من طرف الوزارة للولايات .
- عرفت الايام الاخيرة تصاعدا مقلقا لوتيرة العنف داخل الحرم المدرسي والذي كان ضحاياه هذه المرة مجموعة من موظفي القطاع بعدة ولايات من اساتذة ومشرفين ابتداء بجائحة الاعتداء على:
- المشرفة التربوية (نبيلت ح) متوسطة الأمير عبد القادر بأولاد يعيش بولاية البليدة والاعتداء عليها أمام المتوسطة من طرف 12 تلميذا.
- فيديو "تيك توك"، لتلاميذ يسخرون من أستاذهم بطريقة لا أخلاقية، وسوقية مبتذلة في ثانوية في ولاية البليدة .
- الاعتداء الجسدي والنفسي داخل المؤسسة التربوية الذي طال الأستاذة "ح/لامية"، أستاذة تعليم ابتدائي، بمدرسة بوجههم أحسن، ولاية قلمة، من قبل أحد الأولياء وإدخالها المستشفى .
- الاعتداء على أستاذة بمتوسطة خلوفي فاطمة بوهران .
- الاعتداء على أستاذة وزميلتها المشرفة التربوية بمتوسطة بلجيلالي قادة وهران .
- الاعتداء على أستاذة بمتوسطة بلمقدم محمد وهران .
- واخيرا الاعتداء الجبان والخسيس الذي راحت ضحيته أستاذة مادة الرياضيات بمتوسطة دحمان اغا وهران الذي تم الاعتداء عليها من طرف 3 تلاميذ داخل المتوسطة بالضرب المبرح مع جروح وتمزيق لثيابها.
- ان النقابة الوطنية لعمال التربية اذ تستنكر باشد العبارات مثل هاته التصرفات المشينة فاننا طالبنا الوزارة وعلى راسها السيد وزير التربية الوطنية الى :
- 1/ اعادة النظر في القوانين الرديعية والتاديبية التي تم افراغها من محتواها من طرف الادارة السابقة للوزارة في القرارات الصادرة في 12 جويلية 2018 وعلى راسها القرار 73 المحدد لكيفيات انشاء المجلس التاديبى بالثانوية والمتوسطة وسيره حيث خلى هذا القرار من أي عقوبة رديعية.
- 2/ تعزيز المتوسطات بمستشاري التوجيه والارشاد المدرسي والمهني على غرار الثانويات لما له من دور في التخفيف من حدة العنف في الوسط المدرسي.

3/ ضرورة التكوين المتخصص للمترشحين نظرا لمتطلبات الوظيفة والتعدد وتنوع الشهادات الجامعية لمستشاري التوجيه والارشاد المدرسي والمهني (جميع تخصصات علم النفس وعلم الاجتماع وعلوم التربية).

3/ اعادة بعث القافلة التربوية الخاصة بمحاربة العنف المدرسي .

4/ دعوة مجلس الطعن الولائي الى دعم القرارات الرادعة المتخذة في حق التلاميذ المتسببين في حالات العنف المذكور اعلاه.

- كما استفسرنا اليوم بعد تكرار الاعتداءات عن مشروع الاتفاقية المبرمة سابقا بين وزارة التربية الوطنية ووزارة الداخلية ووزارة الدفاع المتعلقة بمكافحة العنف المدرسي حماية للموظفين والتلاميذ على حد سواء ، خصوصا وما تعرفه المؤسسات التربوية من اعتداءات داخل وخارج الحرم المدرسي .

11- المطاعم المدرسية في المتوسطات الثانويات :

- اكدنا اننا في النقابة لاحظنا اسناد مهمة الطبخ في المتوسطات والثانويات الى منظمات من المستوى الأول وبأوامر وتكليفات غير قانونية ولارسمية، مما يخلق فجوة كبيرة في عملية مراقبة نوعية المواد الغذائية التي يجلبها الممون الى المؤسسات التي يتعاملون معها ، مثلما يدخل غياب الاختصاص ووجود المخزني في قبول التموين او رفضه و اقدم المديرين بالتكفل بالمهمة لأسباب تراها النقابة غريبة ومثيرة للشبهة ، خاصة ان الإجراءات التي تسمح بحل هذا المشكل متاحة وان فرض الوصاية على مخزن المطعم المدرسي، غير مخولت لهم قانونا ، وهي التناقضات التي نشير اليها والتي استفحلت كثيرا في عدة ولايات .

- بالاضافة الى ملاحظة النقابة للطريقة التي تتم بها صيانة انظمة التدفئة في المتوسطات والثانويات والتي لا تخضع الى أعوان مختصين ولا مكونين مما يتسبب في تعطيل جلها بعد موسم واحد من التشغيل .

12 - قضايا فردية عالقة عبر الولايات على سبيل المثال لا الحصر :

قضية الأستاذة لمريني حليمة :
- تذكر النقابة الوزارة بحيثيات قضية الأستاذة لمريني حليمة من ولاية الجلفة وطالبت بإعادة ادماجها في منصبها الأصلي نظرا للظروف الاجتماعية التي تعانيها الأستاذة من جهة ونظرا لحيثيات القضية التي أدت الى سجنها من جهة أخرى .
قضية السكن الالزامي للمدرسة الابتدائية الرشدي مبارك بشار .
قضية تثبيت استاذة التعليم الثانوي لمادة العلوم الطبيعية السيدة بن عليّة عزيزة الجلفة والتي لم تثبت منذ 2004 .

طالبنا بتسوية قضية وضعية 16 مستشار توجيه الناجحين في مسابقة التوظيف بعنوان 2019 بمديرية التربية الجزائر وسط مع مصالح الوظيفة العمومية.
قضية معلمي المدارس الابتدائية الاثنتين للزوال 70 معلم لولاية المدية .

مشاكل فردية اخرى تم عرضها وبالادلة القطعية وتقديم ملفات ثبوتية حولها بلغت 41
مشكل فردي من مختلف الولايات

13- التسيير المركزي واللامركزي :

اعتبرنا في النقابة الوطنية لعمال التربية أن التعيينات على المستوى المحلي وحتى المركزي تفتقد للوضوح ونجدد مطلبنا في جعل مقاييس عامة مبنية على الخبرة والتأهيل والمستوى العلمي ودرجة التسيير سابقا في تعيين المسؤولين عبر الولايات وحتى على مستوى الوزارة ونعتبر طريقة الوزارة في التعيينات السابقة وبالخصوص لمديري التربية والأمناء العامون للمديريات بإجراء مقابلات شفوية في دقائق معدودة مع إطارات بالوزارة غير كافية وغير مقبولة لتعيين مسؤولين تسند لهم مهام كبرى في التسيير في الولايات، ونطالب بالقضاء على كل أشكال التكليف لرؤساء المصالح والمكاتب عبر المديريات بكل الولايات والتي عرفت انتشارا واسعا بسبب تهرب مدراء التربية من اقتراح رؤساء مصالح ورؤساء مكاتب لمديرياتهم من أجل عدم تحمل المسؤولية والتهرب من العقاب، وهو السبب الحقيقي وراء تدهور الخدمة العمومية في أغلب مديريات التربية

- مشكل التسيير في بعض مديريات التربية على سبيل المثال ولايات "تيارت"، المسيلة، المدية الجزائر وسط، سيدي بلعباس، الاغواط، البويرة، سوق اهراس.... الخ"
- العراقيل من طرف بعض مدراء التربية لممثلين النقابيين.

وفي الاخير وعد السيد وزير التربية الاجابة على كل النقاط المطروحة رسميا بعد حوصلتها والانتهاء من اجتماعه مع باقي النقابات بعد تاريخ 12 مارس 2020

عاشت النقابة الوطنية لعمال التربية مناضلة- مكافحة - صامدة

الجزائر في : 12 مارس 2020
الامين العام الوطني

